### ٣. الجهاز الاداري:

استهدف العثمانيون من وراء تنظيم ولاياتهم عدم تركيز السلطات بيد مسؤول واحد تلافياً لظهور النزعات الانفصالية التي تراود ذلك المسؤول . ولهذا كانت هيئة الادارة في كل ولاية تتألف من الوالي وموظفيه: الكتخدا، المتسلم، رئيس الكتاب، الخزنة دار، والدفتر دار (المسؤول المالي) واغا الانكشارية الذي يترأس قوات الدولة النظامية الموجودة في مركز الولاية وقلاعها المختلفة، والقاضي والى جانب هؤلاء يقوم ديوان استشاري يضم ابرز موظفي الولاية ووجوهها من السكان والمفتي ونقيب الاشراف.

**- الوالي:**

وهو راس الجهاز الاداري للولاية وارفع منصب واهمه فيه. فهو ممثل السلطان وسلطاته غير محدودة، بل يوصف احيانا بانه حاكم مطلق مستبد،لا يخضع الا لسيده السلطان العثماني، وقد اتخذ بعض ولاة بغداد مثل سليمان باشا الكبير(١٧٨٠-١٨٠٢) لقب الخليفة باعتبار ان بغداد مدينة الخلفاء. وكان للوالي القيادة العليا على القوات المتواجدة في بغداد، بحيث كان الولاة الاقوياء يتجاوزون في كثير من الاحيان على اختصاصات الموظفين الكبار الاخرين في الولاية كالقاضي وآغا الانكشارية، وله حق مصادرة اموال الاشخاص الذين يرتاب بولائهم. ويتم تعيين الوالي او تجديد ولايته سنوياً بفرمان (مرسوم) سلطاني يكتب بنسختين، ترسل الاولى اليه وتحفظ الثانية في العاصمة اسطنبول. ومنذ اواخر القرن السادس عشر، اصبح الوالي يحمل رتبة وزير ولقب باشا. ولم تكن هناك قاعدة ثابتة لتعيين الولاة او نقلهم فقد يقلد شخص معين المنصب كوسيلة من وسائل المكافأة او التكريم او يحصل عليه لقاء رشوة معينة. وعلى نحو عام كان الوالي لا يظل في ولايته مدة تزيد على ثلاث سنوات مع استثناءات نادرة. فقد حكم بغداد ما بين عام ١٦٣٩-١٧٠٤ اربعة وثلاثون والياً . والهدف من وراء عملية التنقلات المستمرة منع استقرار الوالي وتقوية علاقته بالسكان والقوى الموجودة داخل ولايته خوفاً من ان يتعزز مركزه مما قد يدفعه طموحه الى التفكير في الانفصال. ولتغطية نفقات الوالي المطبق فيها اسلوب الاقطاع الحربي ، منح اقطاعاً من درجة (خاص) مثل الموصل وشهرزور. اما ولايتي بغداد والبصرة ، فكان الوالي يتقاضى راتباً سنوياً (ساليانه) . اكتسب ولاة بغداد اهمية خاصة تفوق ولايات العراق الاخرى وتتوضح هذه الاهمية من جعلهم مسؤولين عن المناطق الكردية والبكوات الاكراد كما كان لهم حق تعيين الموظفين دون الرجوع الى الباب العالي، فضلا عن ذلك كان يسمح لوالي بغداد ان يستعمل سفنا شبيهة

بتلك السفن التي يستعملها السلطان العثماني. وسلطة الوالي ودرجة اهميته كانت تعتمد على شخصيته وقوته داخل الولاية وعلاقته المؤثرة فيها. واهم واجبات الوالي المحافظة على الولاية وضمان ولائها للسلطة العثمانية وضبط الامن والنظام والعدل، والاشراف على تطبيق القوانين، وحماية ارواح الناس وممتلكاتهم والعناية بتحصين القلاع والمدن، وارسال الاموال المفروضة على الولاية الى العاصمة سنويا والمشاركة الفعلية في الحروب التي تنشب بين الدولة واعدائها من الدول الاخرى. كما كان الوالي في اوقات الفيضانات يشرف على اعمال الصيانة الخاصة بالسدود،ويذكر الرحالة الامريكي فوك ان رديف باشا والي بغداد بعد فيضان بغداد عام ١٨٧٤ قام بإصدار امر بأغلاق جميع الاسواق والدكاكين، واوجب على كافة الذكور من السكان باستثناء الاجانب ان يعملوا اربعة ايام في اصلاح السدود، وارسل نصفهم للعمل شمال النهر، وظل الباقون يعملون تحت اشراف الرجال الرسمين لإصلاح السدود المحيطة بالمدينة، وكان الباشا بنفسه في موقع العمل، محاطا بحاشيته يقوم بالإشراف على عمليات الاصلاح، وكانت هذه التدابير الحيوية سببا في انقاذ المدينة.

كان على الوالي ايضاً ولاسيما في ولايتي بغداد وشهرزور مراقبة تطورات الاوضاع في ايران وارسال تقارير منتظمة الى الباب العالي حول ذلك. ولما كان من واجبات الوالي المحافظة على الاوضاع الراهنة في الولاية فمن غير المتوقع منه احداث تغييرات اقتصادية واجتماعية لإصلاح الامور العامة.

كانت الحكومة العثمانية تطلع على شؤون الولايات عن طريق ارسال مبعوثين عنها في اوقات مختلفة لمراقبة احوالها وكتابة التقارير عن الاوضاع العامة فيها ومركز الوالي والتزامه بتنفيذ واجباته. على ان سلطات الوالي اخذت بالتقلص في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد حصرت وزارتا الداخلية والمالية بموجب اوامر اصدرتها في عام١٨٨٥مالشؤون المالية كافة في الولاية بيد مدير مالية الولاية (الدفتر دار) . كما قلصت سلطات الوالي على كثير من الدوائر التي كانت تدار من اسطنبول مباشرة، واقتصرت واجباته على التنسيق فقط . وكانت تلك الدوائر تضم: دائرة العدلية ودائرة تسجيل الاراضي ومصلحة الصحة ومصلحة التعليم ودائرة الدين العام ودائرة الجمارك ودائرة الاوقاف وادارة الاملاك السنية . فكان رؤساء تلك الدوائر يرفعون تقاريرهم الى الحكومة المركزية مباشرة كما كانوا يتلقون اوامرهم منها.

**- الكتخدا او الكهية:**

وهو مساعد الوالي ومعاونه في الشؤون الادارية والاقتصادية والمالية والعسكرية المختلفة، او اي امر من الامور التي يكلفه بها. وله مقر خاص يعرف بدار الكتخدائية، ومصيره مرتبط بمصير الوالي. ويلاحظ انه كثيرا ما تختلط اختصاصات الكتخدا باختصاص رئيس ديوان الانشاء او بمهام المتسلم. حيث حل الاخير محله بشأن النيابة عن الوالي عند غيابه او وفاته، واخذ الاول مكانه في المجالين الاداري والعسكري ،فكتب الرسائل وقاد الجيوش حتى غدا كلا المنصبين واحداً . وسلطات الكتخدا ترتبط بشخصية الوالي ، فاذا كان قوياً تضمحل سلطته اما اذا كان الوالي ضعيفاً فان قوته تزداد . والمنصب بمثابة الدرجة الاخيرة في السلم للوصول الى مرتبة الوالي، فصاحبه مؤهل بصورة عامة للتعيين بذلك المنصب. وتعرض هذا المنصب الى تغيرات مستمرة في القرن التاسع عشر، حيث الغي عام ١٨٧٢ واعيد عام ١٨٨٠ والغي مرة اخرى بعد عاماً واحد ، وظل ملغياً حتى عام ١٩٠٧ حينما صدر مرسوم سلطاني بإعادته، وحددت واجبات معاون الوالي بالنظر في المراسلات التي ترد الى الوالي من دوائر الولاية وغيرها من المراسلات التي يخوله الوالي النظر فيها، وتقديم خلاصة بتلك المراسلات.

- **المتسلم**:

نائب الوالي واشبه ما يكون بوالي مؤقت، ويقوم(بتسلم) مهام ادارة الولاية عند غياب واليها لأي سبب، وتعيينه يأتي من الوالي نفسه دون الرجوع الى سلطة اعلى. وقد يعين لحكم منطقة او سنجق نائبا عن الوالي اي بمثابة قائم مقام مثل متسلم البصرة الذي كان يعينه والي بغداد حينما تحولت البصرة الى (متسلمية) تابعة لبغداد. والمتسلم شخص عادة يتولى مقاليد الامور بين عزل الوالي ووصول الوالي الجديد. وفي هذه الحالة اما ان يرسله الوالي الجديد او ان يقوم وجوه الولاية واعيانها باختيار متسلم حتى وصول وال جديد.

- **رئيس الكتاب (ديوان افنديسي)**:

وهو بمثابة امين سر الوالي للشؤون الكتابية ويرأس ما يعرف بديوان الانشاء، وهو جهاز يتبع الوالي مباشرة ويضم مجموعة من الكتاب والمترجمين ، ويختص بتحرير كتب الوالي ورسائله باللغات المتداولة وتسجيل الاوامر الحكومية الواردة للولاية وحفظها. واشتملت واجباته في القرن التاسع عشر على مراسلات الولاية، واعداد (السالنامات) وهي القرارات التي كانت تصدرها الحكومات المحلية في الولايات سنوياً ويطلق عليها اسم(مكتوبجي) او مدير مراسلات الولاية.

**- الخزنة دار:**

وهو الموكل بخزانة الوالي وضبط اداراتها ومصروفاتها، ويشرف على امور شتى منها تسجيل الفرمانات الواردة للولاية، وتسجيل مقدار الضرائب الواردة الى الولاية، وتسجيل مقدار الضرائب المفروضة على القرى وتثبيت مقدار ما استحصل منها.

**- الدفتر دار:**

وهو المسؤول عن ادارة المالية في الولاية وعصب النظام المالي القائم على الالتزام. ووظيفته منفصلة عن سلطة الوالي، ويعين مباشرة من الباب العالي بفرمان سلطاني شأنه شأن الوالي أو القاضي . وكان للدفتر دارية في الولايات العراقية دائرة خاصة تعرف (الدفتر خانة) مستقلة عن سراي الوالي. ويوجد في ايالة بغداد ثلاثة انواع من الدفتر دارية هي دفتر دار خزينة، ودفتر دار تيمار، وكتخدا دفتر دار، علما انه لا توجد في الموصل هذه الانواع من الدفتر دارية، في حين كانت ولاية شهرزور فيها نوعين فقط من الدفتر دارية اذ لا يوجد فيها دفتر دار خزينة. ويعد الدفتر دار ممثلاً للسلطان في الشؤون المالية للولاية سواء كانت اموالاً سائلة او عينية ومقدار الاموال الحصلة والمنتظر انفاقها والفائض والاحتياطي، وكيفية الحصول على موارد مالية اخرى في حالة حدوث عجز في ميزانية الولاية. ولكن الى جانب التخصص المالي نجد بعض الدفتر دارية يشاركون في العمليات العسكرية. وبما ان الدفتر دار مسؤولا عن احوال الولاية، لذا لم يكن يسمح للوالي المعزول أو أي موظف اخر ان يغادر الولاية الا بعد ان يثبت براءة ذمته. وان استقلال سلطة الدفتر دار عن الوالي لم تكن تراعي دوما، حيث تمكن بعض الولاة من السيطرة على الامور المالية في الولاية جميعاً ، حتى لم يبق للدفتر دار دور مهم يقوم به مثلما حدث في ولاية الموصل خلال حكم اسرة آل الجليلي (١٧٢٦-١٨٣٤) الذين اخذوا على عاتقهم مسؤولية جمع الضرائب وارسال الاموال المطلوبة الى العاصمة سنوياً ويساعد الدفتر دار موظف يسمى (روزنامجي) واجبه مسك السجل الخاص بالوارد والمصروف، انه بمثابة كاتب حسابات الدفتر دار. وفي القرن التاسع عشر، اصبح مدير مالية الولاية (الفتر دار) مسؤولاً عن حسابات الولاية كافة ، وكان من واجباته ان يبلغ الوالي عن اية مخالفة مالية يرتكبها موظفو الولاية وان يعرض في الامور التي تتعلق بتعيين او

عزل المحاسبين ومدراء المالية. وغدا الدفتر دار هو المرجع الوحيد لكل مل يتعلق بالشؤون المالية في الولاية .

- **مجالس الادارة**:

من التطورات المهمة التي حدثت في الجانب الاداري في أواخر القرن التاسع عشر تشكيل مجالس ادارية في الولايات العراقية ووحداتها الادارية السنجق (اللواء) والقضاء. وتألف مجلس ادارة الولاية من اعضاء طبيعيين واعضاء منتخبين. والاعضاء الطبيعيين في مجلس ادارة الولاية هم: القاضي، مدير المالية، مدير مراسلات الولاية، المفتي، ونقيب الاشراف واحياناً معاون الوالي ، اما الاعضاء المنتخبون فكان يتم انتخابهم من لجان خاصة تعرف بلجان التفريق، ومن بين الرجال الحائزين على ثقة المواطنين، على ان لا يكونوا من اقارب اعضاء مجالس الادارة الطبيعيين. وكان عدد هؤلاء يتراوح ما بين اربعة الى ستة اعضاء في المجلس . وتنعقد مجالس الادارة اربع مرات سنوياً برئاسة رئبي الوحدة الادارية ، واشتملت اعمالها على اجراء المبايعات والمقاولات الحكومية، وتدقيق واردات الولاية ومصروفاتها، والنظر في امور الضرائب ومتابعة الخدمات العامة، والنظر في الشكاوى التي يقدمها المواطنون ضد تصرفات الموظفين. والى جانب تلك المجالس المحلية يقوم مجلس الولاية العمومي في مركز كل ولاية ويتألف من اربعة اعضاء منتخبين من كل سنجق (لواء) ويعقد دورة واحدة سنوياً تدوم اربعين يوماً برئاسة الوالي او من يخوله من كبار الموظفين في حالة غيابه. واهم واجباته النظر في وسائل تحسين الاوضاع الاقتصادية في الولاية ونشر الثقافة فيها والنظر في امور الضرائب وانشاء ابنية الخدمات العامة واصلاحها وصيانتها، وفتح الطرق وتشييد الجسور. مع ان وظيفة المجلس استشارية، الا ان الوالي المسؤول عن نقل توصياته الى الحكومة العثمانية لاستحصال الموافقة عليها.